

الاسم الكامل: أمينة بوحاريش

الاسم الكامل: خالد ليتيم

الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه سنة خامسة

الرتبة: أستاذ

الجامعة: جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

الجامعة: جامعة العربي التبسي - تبسة

الهاتف: 0664647210

الهاتف: 0671988225

الايمل: [amina.bouhariche@univ-ji-jel.dz](mailto:amina.bouhariche@univ-ji-jel.dz)

الايمل: [khalid.litim@univ-tebessa.dz](mailto:khalid.litim@univ-tebessa.dz)

محور المشاركة المحور الثاني: تقييم التجارة البينية للدول العربية والإسلامية.

عنوان المداخلة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة البينية الإقليمية والعربية في إطار اتفاقية التبادل الحر الأورومتوسطية (أغادير) خلال الفترة (2007-2023)

دراسة تحليلية تقييمية للتجارة البينية الإقليمية والعربية في اطار اتفاقية التبادل الحر الاورومتوسطية  
(أغادير) خلال الفترة (2007-2023)

*An Analytical and Evaluative Study of Intra-Regional and Arab Trade within the Framework of  
the Euro-Mediterranean Free Trade Agreement (Agadir) for the Period 2007-2023*

الملخص – هدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم أثر اتفاقية التبادل الحر الاورومتوسطية (أغادير) على التجارة البينية الإقليمية والعربية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2023، وذلك من خلال تحليل حجم وهيكل التجارة البينية قبل وبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وتحديد العوامل التي أثرت على فعاليتها

أظهرت النتائج أن اتفاقية أغادير لم تحقق الأثر المأمول في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وأن مساهمتها في التجارة البينية العربية لا تزال محدودة. ويعود ذلك لعدة عوامل، منها ضعف التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ووجود قيود هيكلية مثل تشابه الهياكل الإنتاجية ونقص التنسيق في السياسات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز التجارة البينية، من خلال تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ومراجعة قيود قواعد المنشأ وتشجيع تنويع الصادرات وتطوير البنية التحتية والمناطق الحرة.

الكلمات الرئيسية – اتفاقية التبادل الحر الاورومتوسطية أغادير، التبادل التجاري البيني، التجارة البينية، الهيكل  
السلي

تصنيف JEL: F15؛ O24؛ F10؛ F16؛ F14

**Abstract** — This study aimed to analyze and evaluate the impact of the Euro-Mediterranean Free Trade Agreement (Agadir) on intra-regional and Arab trade during the period from 2007 to 2023. This was achieved by analyzing the volume and structure of intra-regional trade before and after the agreement's entry into force and identifying the factors that have influenced its effectiveness.

The findings revealed that the Agadir Agreement has not achieved the desired impact in promoting intra-regional trade among member states, and that its contribution to Arab intra-trade remains limited. This can be attributed to several factors, including weak economic integration among member states and the presence of structural constraints such as similar production structures and a lack of coordination in economic policies.

The study concluded that effective measures are necessary to enhance intra-regional trade, by deepening economic integration among member states, reviewing restrictions on rules of origin, encouraging export diversification, and developing infrastructure and free zones.

**Keywords**—Agadir Agreement, Intra-regional trade exchange, Intra-trade, Commodity structur

**Jel Classification Codes:** F15 ; O24 ; F10 ; F16 ; F14

## مقدمة:

يشهد العالم في العصر الحديث تزايد ملحوظا في الاهتمام بالاتفاقيات التجارية الإقليمية، باعتبارها محركا هاما للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. فمن خلال هذه الاتفاقيات، تسعى الدول إلى إزالة الحواجز التجارية، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وتحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة. وقد ازدادت أهمية هذه الاتفاقيات في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، كالأزمات المالية، والتقلبات الاقتصادية، وتزايد الحمائية التجارية.

وفي هذا السياق، تبرز منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية (أغادير) كإحدى التجارب الهامة في المنطقة العربية، والتي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين دولها الأعضاء (مصر والأردن والمغرب وتونس)، وربطها بالاقتصاد الأوروبي. وقد تم إنشاء هذه المنطقة في إطار رؤية أوسع للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المتوسط، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك. إلا أنه على الرغم من الأهداف الطموحة التي وضعتها اتفاقية أغادير، والتسهيلات التجارية التي تقدمها للدول الأعضاء، إلا أن أثرها الفعلي على التجارة البينية الإقليمية والعربية لا يزال محل تساؤل. فهل نجحت الاتفاقية في تحقيق أهدافها في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؟ وما هي العوامل التي أثرت على أداء الاتفاقية؟ وهل ساهمت في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود في المنطقة العربية؟ بناء على ذلك، يطرح هذا البحث التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى ساهمت اتفاقية التبادل الحر الأورومتوسطية أغادير في تعزيز التبادل التجاري الإقليمي والعربي؟ وللإجابة على هذا التساؤل، تم اقتراح الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية:

- تساهم اتفاقية أغادير في تعزيز التجارة البينية الإقليمية والعربية، إلا أن هذا الأثر لا يزال دون المستوى الأمثل، ويواجه تحديات تتطلب معالجتها لتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ تواجه التجارة البينية في إطار اتفاقية أغادير تحديات كبيرة تتعلق بضعف التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ووجود قيود هيكلية مثل تشابه الهياكل الإنتاجية ونقص التنسيق في السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى العقبات غير الجمركية وقيود قواعد المنشأ. هذه العقبات تقف حائلا أمام تطور المبادلات التجارية البينية لاتفاقية أغادير.
- ✓ لم يشهد التبادل التجاري البيني بين دول الاتفاقية نموا كبيرا وملحوظا من دخول الاتفاقية حيز النفاذ إلى الآن. بالرغم من اعتمادها الاعفاء الجمركي وتراكم المنشأ القطري.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على تجربة اتفاقية أغادير، وتقديم تقييم شامل لأثرها على التجارة البينية الإقليمية والعربية، وذلك من خلال تحليل البيانات والإحصائيات خلال فترة زمنية محددة. كما يساهم البحث في توفير فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه الاتفاقيات التجارية الإقليمية في المنطقة العربية، وتقديم رؤى وتوصيات من شأنها أن تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والعربي.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل وتقييم التجارة البينية الإقليمية والعربية في إطار اتفاقية أغادير، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2023. وسوف يتم ذلك من خلال تحليل مفصل للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، بالإضافة إلى تقييم أثر الاتفاقية على التجارة البينية الإقليمية والعربية.

منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى تحقيق الاتفاقية لأهدافها في تعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي. وتم جمع بيانات كمية حول حجم وهيكل التجارة البينية من مصادر رسمية مثل مركز التجارة الدولي وصندوق النقد العربي، ومعلومات نوعية حول اتفاقية أغادير من خلال مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الرسمية. وتم تحليل البيانات كميًا من خلال حساب معدلات النمو ومقارنة حجم التجارة البينية مع التجارة الخارجية، ونوعياً من خلال دراسة سياق الاتفاقية وتحديد العوامل التي أثرت على فعاليتها. وتم عرض النتائج بشكل مُنظّم، مدعومة بالجدول والرسوم البيانية، وصياغة توصيات عملية لتحسين أداء منطقة التجارة الحرة أغادير وزيادة مساهمتهما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

#### الدراسات السابقة:

- بهجت، ح، وحنّا، م. (2021) دراسة تحليلية للعلاقات التجارية بين دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن). حللت الدراسة واقع التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية أغادير قبل وبعد انضمام مصر للاتفاقية. ورغم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، أظهرت الدراسة تراجعاً في حجم التجارة بين مصر ودول الاتفاقية. كما هدفت الدراسة إلى فهم حجم وطبيعة التبادل التجاري بين مصر ودول أغادير بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستفادة من فرص تراكم المنشأ. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمّي لتحليل البيانات المُستقاة من البنك الدولي وTradeMap. أظهرت النتائج زيادة طفيفة في صادرات مصر إلى دول أغادير، مع تمتع مصر بميزة نسبية في تصدير المنتجات البترولية والكيميائية. في المقابل، كانت صادرات مصر من مجموعة وسائل النقل وقطع غيارها إلى دول أغادير محدودة.

- عاشور، وحاجي. (2021). محددات التدفقات التجارية لدول إتفاق أغادير: نهج نموذج الجاذبية.

تم تحليل العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية لدول اتفاقية أغادير مع 57 شريكاً تجاريًا خلال الفترة 2000-2019، باستخدام نموذج الجاذبية وبيانات البانل. أظهرت النتائج أن اتفاقيات التجارة الحرة، بما فيها اتفاقية أغادير، كان لها تأثير إيجابي على تجارة الدول الأعضاء، بينما لم يكن للتقارب الجغرافي والثقافي أو عدم الاستقرار السياسي تأثير كبير. كما أكدت الدراسة على أهمية تنوع الصادرات وتقليل تركيزها لتعزيز التجارة الخارجية لدول اتفاقية أغادير.

- Kamel, E. (2020). The rupture of the hub-spoke effect of bilateral trade flows when rules of origin are relaxed: The case of agadiragreement countries.

تُحلل هذه الدراسة تأثير قواعد المنشأ على تدفقات التجارة في إطار اتفاقية أغادير، مستخدمةً نموذج الجاذبية الثنائية ومقدر الاحتمالية شبه القسوى لبويسون على بيانات التجارة للفترة 2000-2014. وتُشير النتائج إلى أن تخفيف قيود قواعد المنشأ يُمكن أن يُعزز التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير وتجارتهما مع الاتحاد الأوروبي، مُبرزةً أهمية إعادة التفاوض بشأن قواعد المنشأ لتعزيز التكامل الصناعي والتجارة داخل الصناعة.

- بوكزاطة. (2013). تطور المبادلات التجارية البينية في إطار اتفاقية أغادير للتبادل الحر خلال فترة 2007-2011

حللت هذه الدراسة واقع التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير (المغرب، تونس، مصر، والأردن) خلال السنوات الخمس الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أظهرت الدراسة أن التبادل التجاري البيني لم يشهد تطوراً كبيراً، رغم اعتماد مبدأ تراكم المنشأ متعدد الأطراف في المنطقة الأوربية المتوسطة. وأبرزت أن التجارة البينية تُمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وسجّلت مصر فائضاً تجاريًا كبيراً مع دول الاتفاقية، بينما عانت كل من الأردن والمغرب من عجز تجاري ملحوظ.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فعّالة لتجاوز التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة أغادير وزيادة فعاليتها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، من خلال تنوع الصادرات، وتعزيز التكامل القطاعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البنية التحتية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي، من خلال جمع وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية من مجموعة من المصادر، بما في ذلك التقارير والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية الرسمية للدول الأعضاء، ومعلومات وإحصاءات من مقر الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير، بالإضافة إلى مقابلة شخصية مع مستشارها الأول.

تشير هذه الدراسات إلى أن اتفاقية أغادير، رغم أهميتها كإطار للتجارة الحرة، إلا أن تأثيرها على التجارة البينية بين الدول الأعضاء كان محدوداً رغم إزالة الحواجز الجمركية، مُبرزةً أهمية اتفاقيات التجارة الحرة وضرورة مراجعة قيود قواعد المنشأ وتشجيع تنوع الصادرات لتعزيز التجارة. كما أكدت على ضعف التكامل الاقتصادي والبنية التحتية كعوائق أمام التجارة البينية. وتسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى جهود أكبر لتفعيل دور منطقة التجارة الحرة أغادير وتحقيق أهدافها الطموحة.

تقدم هذه الدراسات رؤية قيمة تساعد في دراسة وتقييم مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة أغادير في تعزيز التبادل التجاري الإقليمي والعربي، وتظهر لنا هذه الدراسات أنّ هذا الموضوع يتميز بأهميته وراهنيته، فهو يلامس قضايا حيوية تتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

#### المحور الأول: منطقة التجارة الحرة الأوروبية متوسطة (أغادير): النشأة والأهداف:

تمثل اتفاقية أغادير خطوة هامة نحو تحقيق رؤية إعلان برشلونة الهادفة إلى خلق منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة. وتتوافق هذه الاتفاقية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تعد جميع دول أغادير أعضاء فيها. كما تعتبر خطوة نحو تعزيز التعاون العربي المشترك الذي تدعو إليه جامعة الدول العربية وتساهم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (د.مريم و.د. حنان ، 2020، صفحة 1272).

لقد جاء قرار إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب، تونس، مصر، والأردن، بدعم من الاتحاد الأوروبي لهذه الخطوة. كما مهد إعلان أغادير 2001 الطريق للتوقيع على اتفاقية منطقة التبادل الحر في 2004 ودخولها حيز التنفيذ في 2007؛ وتنص إتفاقية أغادير على تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية والمصنعة وفق جدول زمني محدد، وتُلزم الدول الأعضاء بعدم فرض قيود غير جمركية؛

وعلى الرغم من إنشاء لجنة جمركية مشتركة ومجلس أعمال أغادير لتسهيل التجارة والتعاون بين الشركات في الدول الأعضاء، إلا أن الجهود في مجال التعاون في المنافسة ومكافحة الإغراق لا تزال في مراحلها الأولية (الصادق و فطيمة، 2021، صفحة 450).

وتوضح المادة الثانية من الاتفاقية أهم أهدافها والتي يمكن ايجازها فيما يلي (سليم ، 2013، صفحة 359):

✓ تحفيز النمو الاقتصادي: تسعى الاتفاقية إلى خلق منطقة تبادل حر بين الدول الأعضاء بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الفرص الوظيفية وتحسين مستوى المعيشة.

✓ تنسيق السياسات الاقتصادية: تعمل الاتفاقية على تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في مختلف

القطاعات الحيوية، مثل التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي، لخلق بيئة تنافسية عادلة.

- ✓ التكامل التشريعي والاقتصادي: تشجّع الاتفاقية على التقارب التشريعي بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية بهدف تهيئة مناخ مناسب للتكامل وزيادة التبادل التجاري. كما تهدف إلى تعزيز تنافسية الدول الموقعة وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية من خلال الاستفادة من قواعد تراكم المنشأ.
- ✓ الاستفادة من تراكم المنشأ الإقليمي: تُتيح الاتفاقية للدول الأعضاء الاستفادة من قواعد تراكم المنشأ مع الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتعميق التكامل الاقتصادي وخاصة في المجالات التي تعتمد على مدخلات من مختلف الدول الأطراف لإنتاج سلعة نهائية مؤهلة للحصول على إعفاءات جمركية عند دخولها السوق الأوروبية.
- وتتمثل اهم التسهيلات الجمركية التي توفرها الاتفاقية في: (الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، 2017، الصفحات 41-43)
- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية: تُعفى السلع الصناعية والزراعية والزراعية المصنعة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لتسهيل التبادل التجاري لدول الاتفاقية.
- ✓ إزالة القيود غير الجمركية: تلتزم الدول الأعضاء بإزالة جميع القيود غير الجمركية التي تُعيق الاستيراد، سواء كانت قيوداً كمية أو نقدية أو إدارية أو فنية.
- ✓ المساواة بين السلع الوطنية وذات المنشأ: تُعامل السلع ذات المنشأ من دول أخرى في إتفاقية أغادير معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء.
- ✓ نظام المشغل الاقتصادي المعتمد: يُمنح المشغل الاقتصادي الذي يستوفي شروطاً مُحددة صفة "المشغل الاقتصادي المعتمد" ويستفيد من إجراءات جمركية مُبسّطة وتقليل عمليات الرقابة.
- ✓ تسهيل النفاذ إلى السوق الأوروبية: تُسهّل الاتفاقية دخول منتجات الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي من خلال عدة أساليب، منها استخدام "المستند الإداري الوحيد" و "الإدخال المسبق" و "التسجيل كفاعل اقتصادي". وهذه الأساليب تُقلّل من المستندات والإجراءات اللازمة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي.
- ✓ تطبيق قواعد المنشأ التراكمي: تُطبّق الدول الأعضاء قواعد المنشأ التراكمي، مما يسهّل نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية بالاستفادة من الامتيازات الجمركية المتاحة في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية.

#### المحور الثاني: و اقع التبادل التجاري في إطار منطقة أغادير

##### 1- حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية التبادل الحراغادير:

- 1-1 حجم التبادل التجاري المغربي قبل تنفيذ الاتفاقية: تظهر بيانات الجدول 01 من الملاحق والممثلة في الشكل رقم 01 لقيمة التبادل التجاري بين المغرب ودول اتفاقية أغادير قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مايلي:
- ✓ هناك ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات بين المغرب ودول اتفاقية أغادير مع مرور الوقت، حيث بلغ إجمالي الصادرات المغربية إلى دول الاتفاقية 150,871 مليون دولار في عام 2006، مقارنة بـ 91,311 مليون دولار في عام 2001، بزيادة قدرها 65%. وفي المقابل ارتفع إجمالي الواردات من 94,234 مليون دولار في عام 2001 إلى 347,421 مليون دولار في عام 2006، بزيادة قدرها 269%.
  - ✓ وجود تفاوت في حجم التجارة بين الدول الأعضاء، حيث أن حجم التجارة مع تونس هو الأكبر، يليه مصر، ثم الأردن. كما ظلّت تجارة المغرب مع الأردن محدودة نسبياً خلال الفترة المُحلّلة.

✓ تظهر البيانات أن المغرب يعاني من عجز تجاري مع كل من مصر وتونس خلال جميع سنوات الفترة المحللة. يتسع هذا العجز بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، خاصة مع مصر.

2-1 حجم التبادل التجاري المغربي بعد تنفيذ الاتفاقية: نلاحظ من خلال البيانات في الجدول 01 والممثلة في الشكل 01 حول قيمة التبادل التجاري بين المغرب ودول اتفاقية أغادير مايلي:

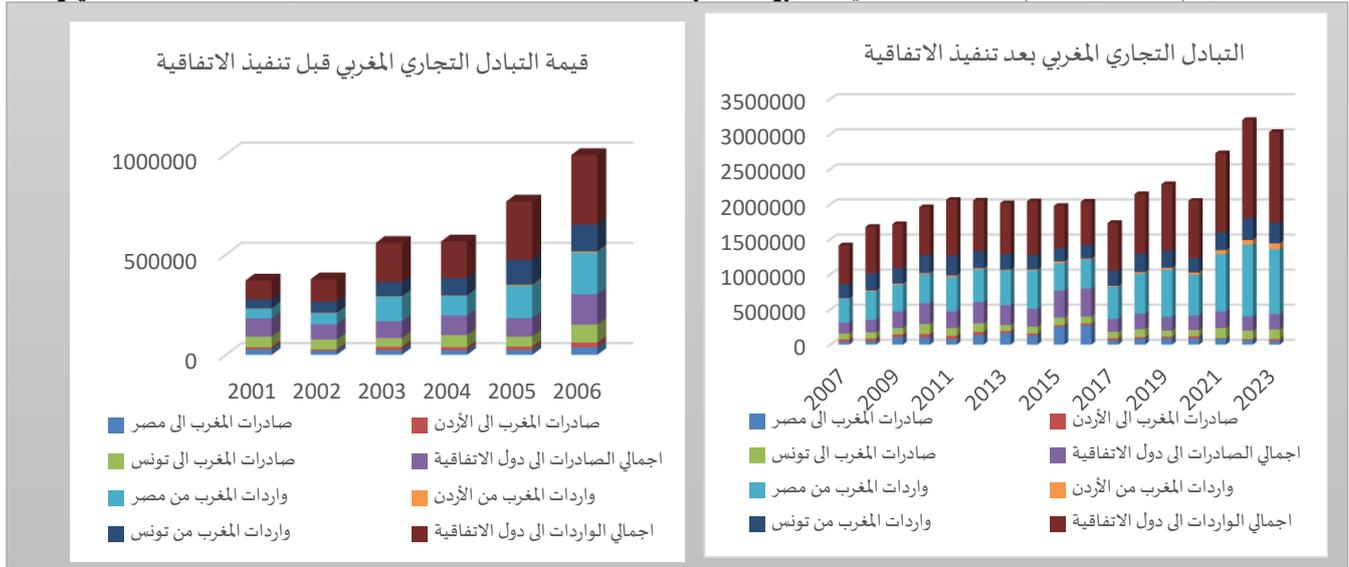
✓ استمرّ اتجاه النمو في كل من الصادرات والواردات بين المغرب ودول الاتفاقية، ولكن مع وجود تقلبات ملحوظة خلال بعض السنوات.

✓ بلغت ذروة الصادرات المغربية إلى دول الاتفاقية في عام 2016 (398,278) مليون دولار، بينما بلغت ذروة الواردات في عام 2022 (1,399,278) مليون دولار أمريكي.

✓ يستمر العجز التجاري لصالح مصر وتونس، حيث تفوق الواردات المغربية من هاتين الدولتين صادراتها إليهما بشكل كبير خلال جميع السنوات.

✓ يلاحظ أن العجز التجاري مع مصر هو الأكبر، ويتسع بشكل متزايد مع مرور الوقت.

الشكل رقم 01: تطور حجم التبادل التجاري المغربي قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية الوحدة: ألف دولار أمريكي



المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

3-1 حجم التبادل التجاري المصري قبل تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 02 من الملاحق والممثلة في الشكل 02 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية أغادير قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ النقاط التالية:

✓ نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة صادرات مصر إلى دول الاتفاقية خلال الفترة المُحلَّلة.

✓ بلغ إجمالي الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية 369,569 مليون دولار في عام 2006، مقارنة بـ 72,558 مليون دولار في عام 2001، بزيادة قدرها 409%. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى الزيادة الكبيرة في صادرات مصر إلى الأردن، والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي صادرات مصر إلى دول الاتفاقية.

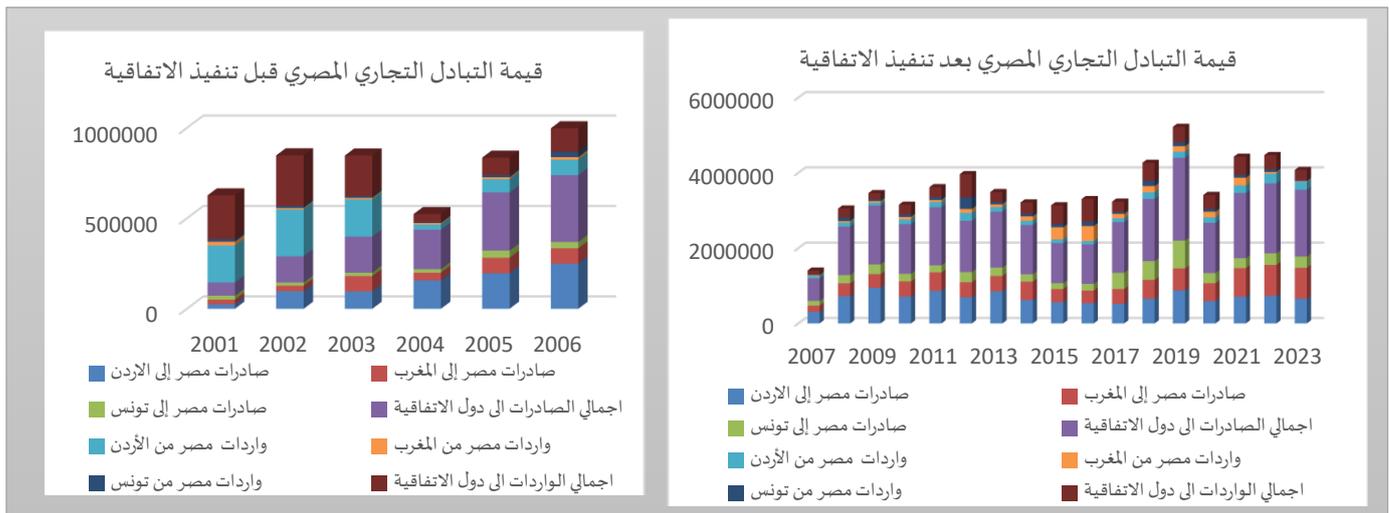
✓ هناك تفاوت حجم التجارة بين الدول الأعضاء، حيث نلاحظ أن حجم التجارة مع الأردن هو الأكبر، يليه المغرب، ثم تونس. في حين ظلت تجارة مصر مع تونس محدودة نسبياً خلال الفترة المحللة.

- ✓ وجود فائض تجاري لصالح مصر، وذلك مع جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية خلال جميع السنوات، ويشير ذلك إلى أن مصر لديها ميزة تنافسية في التصدير إلى هذه الأسواق، حتى قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- ✓ تراجع ملحوظ في قيمة إجمالي واردات مصر من دول الاتفاقية في عامي 2005 و2006، مقارنة بالسنوات السابقة. يمكن أن يكون لهذا التراجع أسباب متعددة، منها العوامل الاقتصادية أو السياسية أو تغيرات في هيكل الطلب المحلي في مصر.

4-1 حجم التبادل التجاري المصري بعد تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 01 من الملاحق والممثلة في الشكل 02 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية أغادير بعد دخول الاتفاقية حيز مائلي:

- ✓ بشكل عام، زيادة في حجم التجارة بين مصر ودول الاتفاقية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، لكن مع وجود تقلبات ملحوظة خلال بعض السنوات.
- ✓ بلغت ذروة الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية في عام 2011 (1,541,982 ألف دولار)، بينما بلغت ذروة الواردات في عام 2012 (618,894 ألف دولار).
- ✓ ظلت مصر تحقق فائضا تجاريا مع جميع دول إتفاقية أغادير خلال معظم السنوات، باستثناء عام 2012 حيث عجزا تجاريا مع الأردن.
- ✓ حافظت الأردن على مركزها كأهم شريك تجاري لمصر ضمن الاتفاقية، لكن حجم التجارة معها شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة الملاحظة.
- ✓ زيادة في تجارة مصر مع المغرب بشكل ملحوظ بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما ظلت تجارة مصر مع تونس أقل حجما.

الشكل رقم 02: تطور حجم التبادل التجاري المصري قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية الوحدة: ألف دولار أمريكي



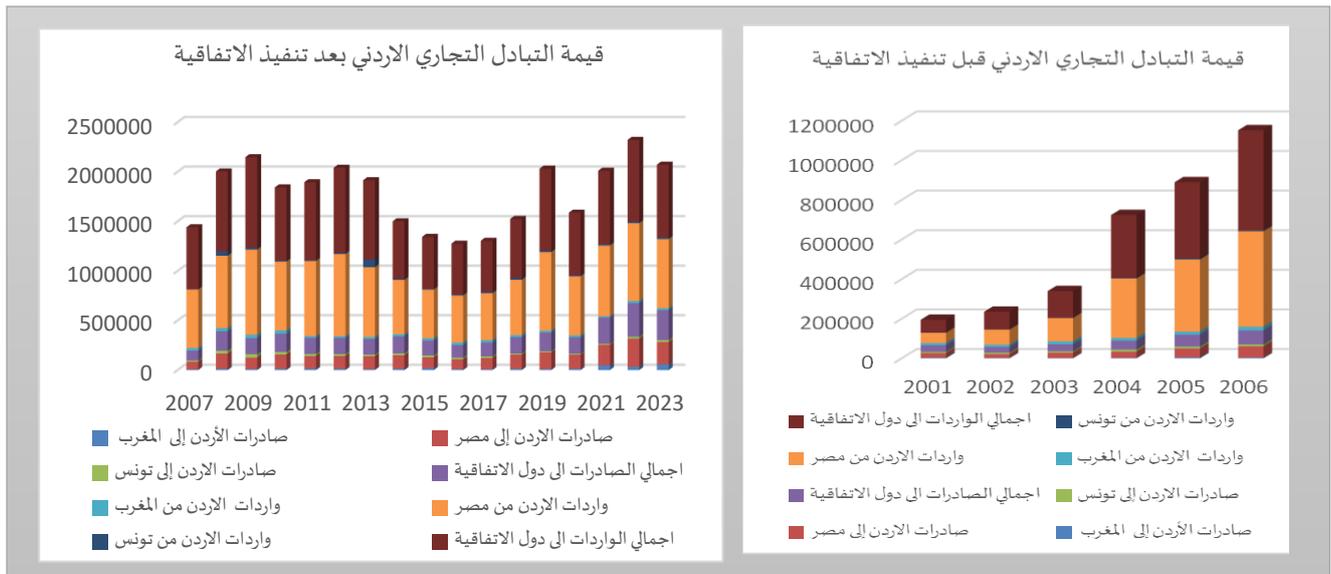
المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

5-1 حجم التبادل التجاري الاردني قبل تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 01 من الملاحق والممثلة في الشكل 03 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين الاردن ودول اتفاقية أغادير قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ مائلي:

- ✓ يلاحظ أن حجم التجارة مع مصر أكبر بكثير مقارنة بالمغرب وتونس. كما ظلت تجارة الأردن مع المغرب وتونس محدودة نسبياً خلال الفترة المحللة، مما يشير إلى ضعف التكامل الاقتصادي بين الأردن وهاتين الدولتين في تلك الفترة.
  - ✓ زيادة في صادرات الأردن إلى مصر بشكل ملحوظ خلال الفترة المحللة، وبلغت 56,915 ألف دولار في عام 2006، مقارنة بـ 23,426 ألف دولار في عام 2001. يمكن أن يكون هذا النمو ناتجاً عن عوامل متعددة، منها العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين والتكامل في بعض القطاعات.
  - ✓ يُعاني الأردن من عجز تجاري مع مصر خلال جميع سنوات الفترة المحللة، ويتسع هذا العجز بشكل ملحوظ مع مرور الوقت. يُشير ذلك إلى أن الأردن يستورد من مصر أكثر مما يصادر إليها.
  - ✓ شهدت واردات الأردن من المغرب وتونس تذبذباً خلال الفترة المُحلَّلة، دون اتجاه واضح للنمو أو التراجع.
- 6-1 حجم التبادل التجاري الاردني بعد تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 01 من الملحق والممثلة في الشكل 03 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين الاردن ودول اتفاقية أغادير بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ مايلي:
- ✓ تُظهر البيانات بوضوح استمرار هيمنة مصر على التبادل التجاري مع الأردن ضمن إطار إتفاقية أغادير، سواء من حيث الصادرات أو الواردات.
  - ✓ تشكل تجارة الأردن مع مصر النسبة الأكبر من إجمالي تجارة الأردن مع دول الاتفاقية خلال جميع السنوات.
  - ✓ شهدت صادرات الأردن إلى مصر و وارداته منها تقلبات ملحوظة خلال الفترة المحللة، مع وجود اتجاه عام تنازلي في السنوات الأخيرة. من المحتمل أن يكون للأزمة المالية العالمية في 2008 والربيع العربي في 2011 تأثير على حجم التجارة بين البلدين.
  - ✓ ظلت تجارة الأردن مع المغرب وتونس محدودة نسبياً خلال الفترة المحللة، ولم تشهد نموا ملحوظا رغم دخول اتفاقية أغادير حيز التنفيذ.

الوحدة: ألف دولار امريكي

الشكل رقم 03: تطور حجم التبادل التجاري الأردني قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية



المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

7-1 حجم التبادل التجاري التونسي قبل تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 01 من الملاحق والممثلة في الشكل 04 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين تونس ودول اتفاقية أغادير قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ مايلي:

✓ يلاحظ ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات بين تونس ودول اتفاقية أغادير مع مرور الوقت، مما يشير إلى وجود علاقات تجارية متنامية بينها.

✓ بلغ إجمالي الصادرات التونسية إلى دول الاتفاقية 164,273 ألف دولار في عام 2006، مقارنة بـ 77,684 ألف دولار في عام 2001.

✓ ارتفعت إجمالي الواردات التونسية من دول الاتفاقية من 125,306 ألف دولار في عام 2001 إلى 186,072 ألف دولار في عام 2006.

✓ يلاحظ أن حجم التجارة مع المغرب هو الأكبر، يليه الأردن، ثم مصر. يشير ذلك إلى قوة العلاقات التجارية بين تونس والمغرب في تلك الفترة.

✓ تتمتع تونس بفائض تجاري مع كل من المغرب والأردن خلال جميع سنوات الفترة المحللة. في المقابل، تعاني تونس من عجز تجاري مع مصر خلال جميع السنوات، ويتسع هذا العجز بشكل ملحوظ في 2006.

8-1 حجم التبادل التجاري التونسي بعد تنفيذ الاتفاقية: من خلال بيانات الجدول 01 من الملاحق والممثلة في الشكل 04 أدناه حول قيمة التبادل التجاري بين تونس ودول اتفاقية أغادير بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ النقاط التالية:

✓ خلافا للفترة السابقة، يلاحظ تذبذب في قيمة كل من الصادرات والواردات بين تونس ودول اتفاقية أغادير بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، دون اتجاه واضح للنمو أو التراجع.

✓ بلغت ذروة الصادرات التونسية إلى دول الاتفاقية في عام 2008 (379,279 ألف دولار)، بينما سجلت أدنى مستوى لها في عام 2016 (232,806 ألف دولار).

✓ بلغت ذروة الواردات التونسية من دول الاتفاقية في عام 2023 (517,688 ألف دولار)، بينما سجلت أدنى مستوى لها في عام 2003 (101,785 ألف دولار).

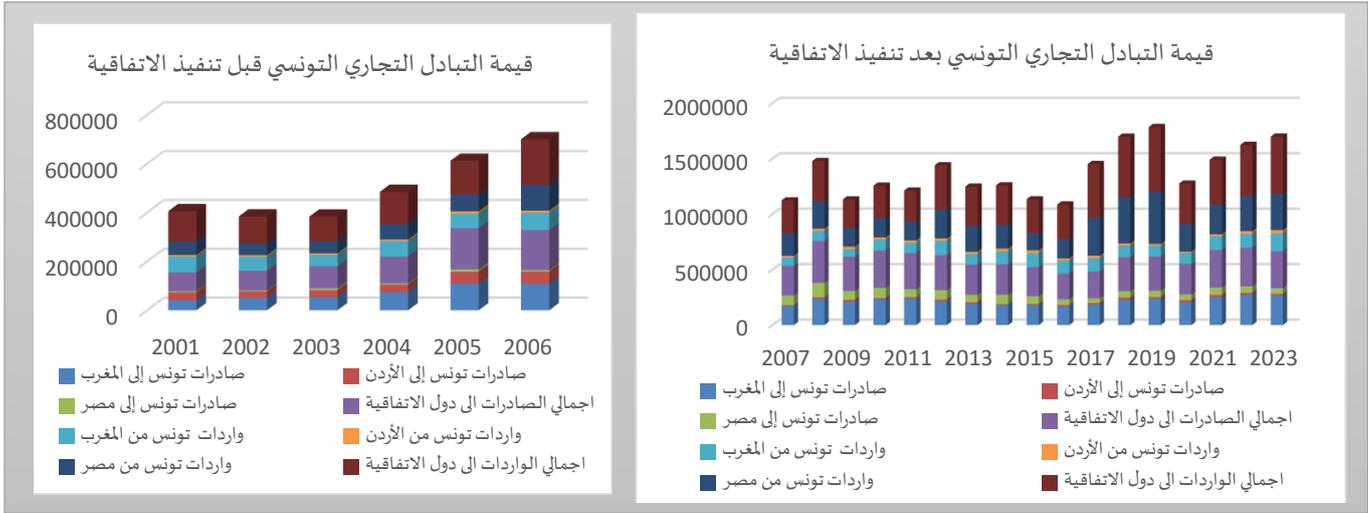
✓ يلاحظ أن حجم التجارة مع المغرب هو الأكبر خلال معظم السنوات، يليه مصر، ثم الأردن.

✓ بعد أن كانت تونس تُعاني من عجز تجاري مع مصر قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، تحوّل هذا العجز إلى فائض تجاري في بعض السنوات بعد التنفيذ، خاصة في الفترة من 2017 إلى 2019.

✓ استمر العجز التجاري لصالح المغرب خلال جميع السنوات، حيث ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. قد يشير ذلك أن تونس تحتاج إلى بذل جهود أكبر لتعزيز تنافسية صادراتها إلى السوق المغربية والاستفادة من مزايا الاتفاقية بشكل أفضل.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

الشكل رقم 04: تطور حجم التبادل التجاري التونسي قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية



المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

### 9-1 تحليل معدلات نمو التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير

توضح البيانات أدناه معدلات نمو إجمالي الصادرات والواردات لدول اتفاقية أغادير قبل وبعد دخول الاتفاقية حيز

التنفيذ. وتكشف هذه البيانات عن النقاط التالية:

- اختلاف تأثير اتفاقية أغادير على الدول الأعضاء:

- ✓ **المغرب:** شهدت صادرات المغرب نموًا كبيرًا قبل تنفيذ الاتفاقية (65.23%)، لكن هذا النمو تباطأ بشكل ملحوظ بعد التنفيذ. أما الواردات فقد شهدت نموًا كبيرًا في كلتا الفترتين.
- ✓ **مصر:** زادت صادرات مصر بشكل ملحوظ في كلتا الفترتين، لكن معدل النمو تباطأ بعد تنفيذ الاتفاقية. أما الواردات، فقد شهدت نموًا كبيرًا بعد تنفيذ الاتفاقية، بعد أن كانت قد انخفضت في الفترة السابقة.
- ✓ **الأردن:** شهدت صادرات الأردن نموًا كبيرًا في كلتا الفترتين، مع معدل نمو أعلى بعد تنفيذ الاتفاقية. أما الواردات، فقد شهدت نموًا كبيرًا قبل تنفيذ الاتفاقية، لكن تباطأ هذا النمو بشكل ملحوظ بعد التنفيذ.
- ✓ **تونس:** زادت صادرات تونس ووارداتها بشكل ملحوظ في كلتا الفترتين، مع معدل نمو أعلى بعد تنفيذ الاتفاقية.

### الجدول رقم 01: يوضح معدلات نمو التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير بالنسبة المئوية

معدل نمو إجمالي الصادرات والواردات %	قبل تنفيذ الاتفاقية	بعد تنفيذ الاتفاقية	
صادرات	65.23	39.04	المغرب
واردات	268.68	135.63	
صادرات	409.34	197.22	مصر
واردات	46.31 -	151.13	
صادرات	112.51	209.22	الأردن
واردات	687.76	17.85	
صادرات	111.46	24.89	تونس
واردات	48.49	74.67	

المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

## 2-تحليل هيكل التجارة البينية لدول الاتفاقية:

يُظهر الجدول 02 أدناه تطور الهيكل السلمي للتبادل التجاري بين دول اتفاقية أغادير خلال ثلاث فترات زمنية مُختلفة (2010-2013)، (2012-2015)، (2017-2021)، حيث يلاحظ:

- هيمنة السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة:

- ✓ خلال جميع الفترات الزمنية المُحلّلة، تُهيمن السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة على التبادل التجاري بين دول أغادير، مثل المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات.
- ✓ يُشير ذلك إلى أن الدول الأعضاء لا تزال تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والمنتجات الأولية، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الصناعات التحويلية ورفع مستوى القيمة المضافة للصادرات.

- تغيّرات طفيفة في هيكل التجارة:

- ✓ رغم وجود بعض التغيّرات في نسب السلع المُتبادلة خلال الفترات الزمنية المُختلفة، إلا أن هذه التغيّرات تُعتبر طفيفة ولم تُؤدّ إلى تغيير جذري في هيكل التجارة.

- ظهور بعض السلع الجديدة:

- ✓ يُلاحظ ظهور بعض السلع الجديدة في التبادل التجاري، مثل "السلع المصنعة" و "الصناعات كثيفة العمالة والموارد" في الفترة 2017-2021.

يُشير ذلك إلى وجود محاولات لتنويع الصادرات والتوجّه نحو صناعات أكثر تعقيداً يُشير استمرار هيمنة السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة على التبادل التجاري بين دول أغادير إلى أن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات في تطوير قطاعاتها الصناعية والتكنولوجية.

الجدول رقم 02: أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الاورومتوسطية اغادير من 2010 إلى غاية 2021

2021	2017	2021-2017	نسبة متوسط الفترة	2015-2012	نسبة متوسط الفترة	2013-2010	نسبة متوسط الفترة
39.2	33.2	المواد الاولية	8.7	منتجات الخضروات	17.6	المعادن ومنتجاتها	
27.8	25.4	المواد الغذائية	8.5	منتجات الصناعات الكيماوية	12.7	منتجات الصناعات الكيماوية	
19.9	21.6	المنتجات الكيماوية	7.4	الالات والأجهزة الالكترونية	09	منتجات الخضروات	
14.3	15.4	الالات ومعدات النقل	7.1	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	8.7	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	
24.7	26.7	السلع المصنعة	5.8	الحيوانات الحية ومنتجاتها	7.4	الالات والأجهزة الالكترونية	
15.7	16	الصناعات كثيفة العمالة والموارد	6.1	المعادن ومنتجاتها	6.4	الورق ومنتجاته	
6.2	6.8	المصنوعات منخفضة المهارات وكثيفة التكنولوجيا	4.7	الاسمنت ومصنوعاتها	4.4	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	

11.4	23.9	الصناعات ذات المهارات المتوسطة والتكنولوجيا المكثفة	2.7	الورق ومنتجاته	3.8	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها
25.5	20.1	الصناعات كثيفة العمالة والموارد	2.3	السيارات ووسائل النقل	3.7	الاسمنت ومصنوعاتها

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2013، صفحة 183)، (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 204)، (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 242)

### 3- مساهمة التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير في التجارة البينية العربية:

#### 1-3 مساهمة دول اتفاقية اغادير في اجمالي الصادرات العربية:

يُظهر الجدول 03 أدناه تطور مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير في مجمل الصادرات البينية العربية خلال الفترة (2007-2021)، ويمكن تقسيم هذا التحليل إلى ثلاث مراحل:

✓ **المرحلة الأولى (2007-2011):** تُظهر هذه الفترة نموًا ملحوظًا في مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير،

حيث ارتفعت من 1.9% في 2007 إلى 3.9% في 2009، ثم انخفضت بشكل طفيف في 2010 و 2011. يمكن تفسير هذا النمو بزيادة الصادرات البينية بين الدول الأعضاء نتيجة لتعزيز التجارة البينية ودعمًا لتنفيذ اتفاقية أغادير.

✓ **المرحلة الثانية (2012-2017):** تُظهر هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية

أغادير، حيث تذبذبت بين 1.7% و 3.5%، مما يشير إلى حالة من التوازن في الصادرات البينية بين الدول الأعضاء. يمكن تفسير ذلك بوجود توتر سياسي واقتصادي رافق هذه الفترة، مما قد يكون أثر بشكل سلبي على التجارة البينية، كما قد تكون هناك تحديات داخلية في تنفيذ بنود اتفاقية أغادير، مثل تعقيدات الجمارك، والإجراءات البيروقراطية، ونقص البنية التحتية، مما قد يكون أثر بشكل سلبي على التجارة البينية.

✓ **المرحلة الثالثة (2018-2021):** تُظهر هذه الفترة قفزة كبيرة في مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير،

حيث ارتفعت من 1.4% في 2018 إلى 20.3% في 2020، ثم تراجعت قليلاً إلى 16.4% في 2021. يمكن تفسير هذا النمو بوجود توسع في التجارة البينية، تحسن في الظروف الاقتصادية العالمية، مما ساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات من الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير.

بصفة عامة تشير البيانات إلى وجود تطور ملحوظ في مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير في الصادرات

البينية العربية، مع تباين في مساهمة هذه الصادرات على مدار السنوات، الأمر الذي يعكس التغيرات في العوامل الاقتصادية والسياسية.

الجدول رقم 03: " مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير في الصادرات البينية العربية خلال الفترة (2007-

2021)"

الوحدة: %

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	التجمعات العربية
11	13.1	11.1	14.0	16.0	15.50	12.3	09.5	08.4	08.3	07.5	08.5	09.8	09.8	09.1	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
10.7	12.6	11	01.2	01.3	07.7	05.8	06.2	05.6	05.5	4.2	04.3	05.7	06.4	06.2	مجلس التعاون لدول الخليج

16.4	20.3	19.4	0.5	01.3	01.4	1.7	02.6	03.1	02.8	02.6	02.8	03.9	02.7	01.9	01.6	دول اتفاقية أغادير
5.7	7.3	6.7	02.3	02.2	02.6	3.5	04.2	03.0	02.5	02.7	02.2	02.5	02.0	01.6	01.6	اتحاد دول المغرب العربي

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2010، صفحة 156)، (صندوق النقد العربي، 2014، صفحة 210)، (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 164)، (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 202)

### 2-3 مساهمة واردات دول اتفاقية اغادير في إجمالي الصادرات العربية:

تُظهر البيانات المرفقة في الجدول 04 تطور مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير في إجمالي الصادرات البينية العربية خلال الفترة من (2007 إلى 2021). ويمكن تقسيم هذا التحليل إلى المراحل التالية:

✓ **المرحلة الأولى (2007-2011):** تُظهر هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير، حيث تذبذبت بين 1.4% و1.8%، وهذا يمكن تفسيره بعدم وجود تنفيذ فعال للاتفاقية، حيث لم تكن الصادرات البينية بين الدول الأعضاء كبيرة بما فيه الكفاية لزيادة مساهمة الواردات البينية بشكل ملحوظ، كما قد يكون هناك تأثير للعوامل الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 على الصادرات البينية بين الدول العربية.

✓ **المرحلة الثانية (2012-2016):** تُظهر هذه الفترة استمرارًا في الاستقرار في مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير، حيث بقيت بين 1.2% و1.8%، وهذا يمكن تفسيره بتأثير الصادرات البينية بالاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية، مما أدى إلى ثبات مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير، كما قد يكون نقص التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير قد أثر على الصادرات البينية، مما أدى إلى ثبات مساهمة الواردات البينية.

✓ **المرحلة الثالثة (2017-2021):** تُظهر هذه الفترة زيادة كبيرة في مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير، حيث ارتفعت من 1.2% في 2017 إلى 14.5% في 2021، وهذا يمكن تفسيره بتنفيذ فعال للبند التجاري في اتفاقية أغادير، مما أدى إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كما قد يكون هناك تحسن في الظروف الاقتصادية العالمية، مما ساعد على زيادة الصادرات البينية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير.

بشكل عام، تظهر البيانات وجود تطور ملحوظ في مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير في الصادرات البينية العربية، مع تباين في مساهمة هذه الواردات على مدار السنوات، الأمر الذي يعكس التغيرات في العوامل الاقتصادية والسياسية.

الجدول رقم 04: "مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير في الصادرات البينية العربية خلال الفترة (2007-2021)"

الوحدة: %															التجمعات العربية
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
13.7	12.4	13.0	13.6	12.9	13.5	12.8	13.1	12.8	12.9	11.9	11.6	11.9	13.3	11.7	منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى
13.7	13.0	13.4	14.2	13.8	11.4	9.4	9.0	8.6	0.2	0.2	0.5	06.9	08.5	06.1	مجلس التعاون لدول الخليج

اتحاد دول المغرب العربي	09.9
دول اتفاقية أغادير	14.5
	08.5
	09.1
	8.6
	06.9
	02.2
	02.3
	02.8
	02.6
	02.6
	02.3
	02.3
	02.2
	02.7
	02.4

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2010، صفحة 156)، (صندوق النقد العربي، 2014، صفحة 210)، (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 164)، (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 202)

#### خاتمة:

من خلال تحليلنا لبيانات التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير نجد أن الاتفاقية لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كامل في تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ورغم وجود اتجاه عام لنمو التجارة، إلا أن هذا النمو لم يكن ثابتاً وشهد تقلبات كبيرة، كما أن حجم التجارة البينية لا يزال محدوداً مقارنة بالتجارة الخارجية لكل دولة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- ✓ وجود أثر محدود لاتفاقية أغادير على التجارة البينية: لم تؤدي الاتفاقية إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ولم تتغير بشكل جذري هيكل الصادرات والواردات.
  - ✓ هيمنة مصر على التجارة البينية: تتمتع مصر بفائض تجاري مع جميع الدول الأعضاء، مما يشير إلى أنها المستفيد الأكبر من الاتفاقية.
  - ✓ تفاوت في أداء الدول الأعضاء: حققت بعض الدول نمواً ملحوظاً في صادراتها، بينما عانت دول أخرى من استمرار العجز التجاري.
  - ✓ وجود تحديات هيكلية وسياسية: تواجه التجارة البينية بين دول أغادير تحديات كبيرة، منها تشابه الهياكل الإنتاجية، وضعف التكامل الاقتصادي، وقيود قواعد المنشأ.
  - ✓ أثر محدود على التجارة البينية العربية: فعلى الرغم من أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التجارة البينية، إلا أن أثرها الفعلي في هذا الجاني لا يزال محدوداً.
- وبناء على هذه النتائج، يُقدّم البحث التوصيات التالية:
- ✓ تعميق التكامل الاقتصادي وذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعية بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون في مجالات مثل البنية التحتية والاستثمار.
  - ✓ مراجعة قواعد المنشأ: لتسهيل التجارة البينية والاستفادة من الأسواق الأوروبية بشكل أكبر.
  - ✓ تشجيع تنوع الصادرات: من خلال دعم القطاعات الواعدة وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
  - ✓ تعزيز دور المناطق الحرة: لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء.
  - ✓ تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتشجيع الشركات على الاستفادة من مزايا الاتفاقية.
  - ✓ إزالة العقبات غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري، وتسهيل الإجراءات الجمركية



2809952	3062613	2756873	2176882	2766420	2469635	1953919	2043050	1934539	2003152	2139005	2606889	2128373	1974139	1957576	2070574	1899267	واردات
---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	--------

المصدر: جمعت وحسبت من: (مركز التجارة الدولي، 2024)

### المراجع:

- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. (2017). دليل تطبيقي حول إجراءات التصدير والاستيراد بين بلدان أغادير ومع الاتحاد الأوروبي.
- بوكزاطة سليم . (ديسمبر، 2013). تطور المبادلات التجارية البينية في اطار اتفاقية اغادير للتبادل الحر. *مجلة معارف العدد 15*.
- صندوق النقد العربي. (2010). *التقرير العربي الموحد*. الكويت.
- صندوق النقد العربي. (2013). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. الكويت.
- صندوق النقد العربي. (2014). *التقرير العربي الموحد*. الكويت.
- صندوق النقد العربي. (2015). *التقرير العربي الموحد*. الكويت.
- صندوق النقد العربي. (2017). *التقرير العربي الموحد*. الكويت.
- صندوق النقد العربي. (2022). *التقرير العربي الموحد*. الكويت.
- عاشور الصادق، و حاجي فطيمة. (15 سبتمبر، 2021). محددات التدفقات التجارية لدول اتفاق اغادير: نهج نموذج الجاذبية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 04 العدد 02*.
- عوض الله عطية حنا د.مريم ، و محمد محمود بهجت د. حنان . (ديسمبر، 2020). دراسة تحليلية للعلاقات التجارية بين دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن). *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد 30 العدد 04*،.
- مركز التجارة الدولي (2024). . Récupéré sur <https://www.trade-map.org> سبتمبر (15).